

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٩٨ (ز) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح
وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

| | | |
|---|----------------------------------|---------|
| ٢ | الردود الواردة من الحكومات | ثانيا - |
| ٢ | كوبا | |

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥]

للسنة التاسعة على التوالي، وبتأييد من الغالبية العظمى للدول الأعضاء، اتخذت الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين القرار المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" (٦٨/٥٩)، بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز التي تحظى بالتأييد الثابت لحكومة جمهورية كوبا.

وتحتل الهواجس بشأن العلاقة المباشرة بين عمليات نزع السلاح وحماية البيئة مكانة متعاظمة الأهمية ضمن أولويات العديد من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد. ولا تنشأ هذه الهواجس عن إمكانية وقوع حوادث خطيرة أو عن كيفية التصرف في النفايات المشعة، بل وعن صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي ينبغي أن تتضمن تدابير ملموسة لحماية البيئة.

وهناك إدراك واسع الآن أن التقدم العلمي والتكنولوجي لا يتيح فحسب إمكانية التأثير في البيئة الطبيعية بأشكال مفيدة، بل يمكن أيضا من استخدام تقنيات التغيير البيئي لأغراض عسكرية. فالبحوث والأنشطة المضطلع بها في المجال العسكري تشكل مصدرا مباشرا أو محتملا للإضرار بالبيئة.

إن اعتماد اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي صدقت عليها كوبا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨، لهو دليل على ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق في هذا الخصوص وعلى اهتمامه بإيجاد حل له.

وفي ميدان التكنولوجيا الأحيائية، على سبيل المثال، تترافق أوجه التقدم المحرز مع الشواغل إزاء ما ينطوي عليه هذا المجال من مخاطر وإمكانية إساءة استعماله عمدا. وتشكل المخاطر الإيكولوجية الناشئة عن إطلاق أجسام معدلة وراثيا في البيئة، والتلاعب في المورثات، والاستنساخ البشري، وتطوير أسلحة بيولوجية وتكسينية، أمثلة ملموسة على ما سبق قوله.

وقد حظرت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي الصك الذي أصبحت كوبا طرفاً فيه منذ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٦، صنع وتخزين واقتناء الأسلحة البيولوجية.

وتعرب كوبا عن أسفها الشديد إزاء الاضطرار إلى وقف المفاوضات المتعلقة ببروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بعد قرابة ١٠ سنوات من العمل الذي قام به فريق الخبراء، وذلك بسبب الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة. ومن بين العناصر التي شملها مشروع البروتوكول، الذي كان موضوع المفاوضات، مقترحات تدابير ترمي إلى حماية البيئة لدى تنفيذ الاتفاقية.

وفي مقابل ذلك، تشكل الاتفاقية المتعلقة بحظر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتدمير هذه الأسلحة نموذجاً لكيفية حظر هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل حظراً تاماً. وفي هذا السياق، تمضي كوبا قدماً في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، بقيامها، لهذا الغرض، بتعزيز عمل المؤسسات والإجراءات الوطنية ذات الصلة.

أما في ما يتعلق بالمجال النووي، فتعرب كوبا عن أسفها إزاء عدم توصل مؤتمر نزع السلاح حتى الآن إلى إنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي. إذ ينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء تلك اللجنة، وأن تكلف بمهمة الشروع في مفاوضات بشأن برنامج لترع السلاح النووي يُنفذ على مراحل ويكون هدفه إزالة الأسلحة النووية بصفة نهائية في غضون مدة زمنية محددة وفي ظل مراقبة دولية صارمة. وينبغي لأي اتفاق دولي بشأن نزع السلاح النووي أن يتضمن بالضرورة تدابير لحماية البيئة.

ومن شأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على حد سواء أن تلحق بالبيئة أضراراً لا يمكن إصلاحها. ولذا، لا تزال كوبا ترى أن إزالة أسلحة الدمار الشامل بالكامل هي الحل الوحيد الفعال حقيقةً لتجنب آثار استخدامها أو التلوث العرضي بها.

وعلاوة على ذلك، من الضروري العمل على تعزيز وتحقيق التعاون الدولي من أجل تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي للأغراض السلمية، ليس بمشاركة الدول والمؤسسات الحكومية الدولية ذات الصلة فحسب، بل وبمساهمة المنظمات غير الحكومية أيضاً. وينبغي إلغاء القوانين والأنظمة الوطنية التي تعيق هذا التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، ترفض كوبا تنفيذ تدابير أحادية تمس بتطبيق معايير حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

ولدى كوبا مجموعة من الصكوك الوطنية المتعلقة بمراقبة السياسة البيئية وإدارتها، ومن ضمنها القانون رقم ٩٧/٨١ المتعلق بالبيئة، المشفوع بتشريع تكميلي ومرسوم القانون

رقم ١٩٠ المتعلق بالأمن البيولوجي. وقد عدلت المادة ٢٧ من دستور الجمهورية لإدماج مفهوم التنمية المستدامة فيها.

ويتوخى مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تمضي كوبا قدما فيه المحافظة على البيئة وحمايتها، ويتضمن تدابير ملموسة تحظر إجراء أي تدريبات عسكرية أو مناورات أو أي نشاط آخر في الميدان العسكري من شأنه أن يؤثر في البيئة الطبيعية.

وتتمثل المبادئ الأساسية للسياسة البيئية الكويتية في ما يلي:

- الحق في بيئة سليمة حق أساسي لجميع المواطنين؛
 - حماية البيئة واجب وطني؛
 - إدارة البيئة عملية متكاملة متعددة القطاعات تشارك فيها بصورة منسقة أجهزة الدولة وغيرها من الكيانات والمؤسسات، والمجتمع والمواطنون عموماً، وفقاً لاختصاصات وقدرات كل واحدة من تلك الجهات.
- وقامت القوات المسلحة الكويتية من جهتها باعتماد وتنفيذ استراتيجية بيئية الهدف الأساسي منها أن تُحسن وتُطور الاستعدادات والقدرات وحالة التأهب للدفاع عن البلد بصورة تدريجية، ولا سيما في ما يتعلق بالقوات المسلحة، عن طريق استخدام رشيد ومستدام للموارد الطبيعية، وبالمحافظة على البيئة وتعزيز حمايتها. وتستند جهود المحافظة على البيئة، في إطار القوات المسلحة الكويتية، إلى مجموعة من المبادئ من ضمنها:
- تطوير البيئة والمحافظة عليها وحمايتها في وقت السلم بغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد؛
 - مراعاة المنظور البيئي في إنجاز الأنشطة الدفاعية، بإزالة ما يمكن أن يترتب على الأعمال العسكرية من آثار ضارة أو التخفيف من وطأها؛
 - تسخير نتائج الأبحاث العلمية والتطور التكنولوجي للمؤسسات والبرامج التابعة للقوات المسلحة الكويتية للمساهمة قدر المستطاع في إيجاد حل للمشاكل البيئية الرئيسية الناجمة عن الأنشطة الدفاعية؛
 - تأييد تطبيق القوانين والصكوك المتعلقة بالإدارة الوطنية للبيئة في إطار القوات المسلحة.
- وعلى الصعيد الدولي، أصبحت كوبا حالياً طرفاً في أكثر من ٣٥ معاهدة دولية تتعلق بالبيئة أو ذات صلة وثيقة بهذا المجال.

وتؤكد كوبا مجددا ضرورة مواصلة اتخاذ ما يلزم من تدابير وطنية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف للمساهمة في تطبيق أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في إطار الأمن الدولي ونزع السلاح وغير ذلك من المجالات ذات الصلة، دون الإضرار بالبيئة أو التأثير سلبا على مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.
